الفصل الثاني

القرآن الكريم

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو: «اسم لكلام الله تعالى الذي جاء به محمد ﷺ معجزة له... وأنه محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، مكتوب في المصاحف، معلومة على الاضطرار سوره وآياته مبرأة من الزيادة والنقصان حروفه وكلماته، فلا يحتاج في تعريفه بحد ولا في حصره بعد، فمن ادعى زيادة عليه أو نقصانا منه فقد أبطل الإجماع وبهت الناس ورد ما جاء به الرسول ﷺ من القرآن المنزل عليه ورد قوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: 88]»[1].

وهو المدون بين دفتي المصحف، المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة الناس الذي نقل بالتواتر كتابة ومشافهة جيلا، عن جيل حتى حفظ من كل تحريف وتبديل مصداق قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا

(1) تفسير القرطبي، طبعة 2، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، جـ1، دار الشعب القاهرة، سنة 1372هـ، صـ 4.

لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: 9] [1]. من هذا التعريف يتضح لنا أمور نعرض لها كالتالي:

أولا: القرآن كلام الله:

وعلى هذا أهل السنة الذين يرون: «أن الله سبحانه متكلم فيما لم يزل واحتجوا على ذلك بأنه لو لم يكن متكلما لكان ساكن أو أخرس»[2]. سبحانه عن ذلك علوا كبيرا. لكن الإسماعيلية يرفضون كون القرآن كلام الله، ويرون أن الكتب المقدسة بما فيها القرآن إنما هي حادثة من صنع الرسل، من منطلق أن الله تعالى يوحي بالفكرة التي سيعبر عنها بواسطة الكلام من أية لغة، فأمر الله واحد، ومن ثم فما عند محمد ﷺ هو ما كان عند علماء بني إسرائيل، عبر عنه باللغة العربية بينما كان لسان موسى عبرانيا[3].

ولهذا الكلام فيما يتعلق بأصول الفقه دلالة هامة تتعلق بالقيمة الأصولية لألفاظ القرآن الكريم، فسنجد أنه بينما يتمسك السنة بدلالة الألفاظ القرآنية التشريعية، نجد الإسماعيلية لا يعيرون أدنى اهتمام بما يمكن أن يكون لألفاظ القرآن الكريم وصياغاته اللغوية من أحكام تشريعية.

وكذلك الإخباريون من الشيعة الاثنى عشرية يؤكدون على منع العمل بظواهر القرآن الكريم، والاكتفاء باستمداد أحكام شريعتهم من أئمتهم، ويرتكنون في عدم الاعتماد على ظواهر القرآن على أمور، منها أن الأئمة

(1) عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه، طبعة القاهرة، سنة 1940م، صـ 12.
(2) الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام، نشرة الفرد جيوم د.ت، صـ 320.
(3) انظر للمؤلف: الشيعة الإسماعيلية وفلسفتهم الباطنية، ط1، المكتبة العصرية، المنصورة، 2010، صـ101 - 102.

لديهم من العلم ما يغني عن الرجوع إلى ظواهر القرآن: لأن الوحي لم ينقطع بعد موت النبي ﷺ بل إن الوحي مازال ينزل على الأئمة، حيث ينزل كل عام على إمام الزمان في ليلة القدر، كما في قوله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾ [القدر: 4] قال القمي: «تنزل الملائكة وروح القدس على إمام الزمان، ويدفعون إليه ما قد كتبوه من هذه الأمور»[1].

ثانيا: محمد رسول الله بواسطة جبريل:

والإرسال حقيقته إطلاق الشيء بما حمل من الرسالة[2]. ورسل الله هم الذين حملوا رسالته إلى قومهم، وكان آخر هؤلاء الرسل محمد ﷺ الذي أرسل إلى الناس كافة. وعلى هذا أهل السنة والزيدية إلا الإمامية والإسماعيلية.

فأما الإثنى عشرية فقالوا: «لا يمكن أن تكون الدنيا بغير إمام من ولد الحسين وإن الإمام يعلمه جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فإذا مات بدل غيره مكانه»[3]. ويترتب على هذا الأمر نتيجة خطيرة فيما يتعلق بأصول الفقه حيث يكون الإمام في نظرهم مصدر دائم للتشريع.

وأما الإسماعيلية فإنهم ذهبوا إلى مخالفتين:

الأولى: (زعمهم أن محمدا ليس آخر الرسل): بل المهدي المنتظر القائم

(1) القمي: تفسير القمي، تقديم وتعليق السيد طيب الموسوي الجزائري، جـ2، مطبعة النجف، سنة 1386هـ، ص431 - عباس القمي: مفاتيح الجنان، طـ1، دار ومكتبة الرسول الأكرم، بيروت 1418هـ، صـ307 - وأنظر كتابنا مشكلة الغيبة وأثرها على المذهب الاثنى عشري، دار شعاع للطباعة والنشر، المنصورة، 2010، صـ56.

(2) تفسير القرطبي، جـ 7، صـ 6.

(3) المصدر السابق، جـ 4، صـ 163.

آخر الزمان هو آخر الرسل الذي يأتي بشريعة جديدة ناسخة للرسائل الستة السابقة، لأن الرسل -أو النطقاء كما يسمونهم- سبعة هم: «آدم ونوح و إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وخاتم الأئمة من ذريته صاحب القيامة»[1].

الثانية: (زعمهم أن الوحي حقيقة باطنية): انتقلت - في إطار جبرية كونية تحكم الوجود[*] من أعلاه حيث يوجد البارئ إلى أدناه الممثل في البشر - تنتقل من البارئ إلى العقل الكلي ومنه إلى النفس الكلية ومنها إلى الرسل بقوة عقولهم التي تمكنهم من الاطلاع على ما في عالم الروحانيات، ثم تنتقل هذه الحقيقة من كل رسول (ناطق) إلى من بعده حتى سبعة أئمة، ثم إلى رسول أخر ومنه إلى سبعة أئمة، وهكذا إلى سبعة رسل أخرهم المهدي قائم آخر الزمان. فالوحي عندهم يعني تأثير الوسائط في بعضها البعض. وفي هذه المزاعم نتيجتان غاية في الخطورة:

1- إنكار وجود الملائكة: بصفة عامة ووجود جبريل ناقل الرسالات من رب العزة إلى الرسل صلوات الله عليهم بصفة خاصة.

2- الزعم بأن محمد ﷺ قد أخذ شريعته من أتباع عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ[2].

---

(1) القاضي النعمان: كتاب تأويل الدعائم، المجلس التاسع، جـ1، تقديم وتحقيق د. محمد الحسن الأعظمي، طبعة دار المعارف القاهرة د.ت، صـ 101.

(*) يتصور الإسماعيلية الوجود على شكل هرمي أعلاه البارئ وأدناه الوجود المادي بما فيه الإنسان، وبينهما وسائط روحية (العقل الكلي وانفس الكلية) وأرضية (الناطق والأساس) [انظر كتابنا: الشيعة الإسماعيلية وفلسفتهم الباطنية، ص83 ومابعدها].

(2) القاضي النعمان: كتاب أساس التأويل، تحقيق وتقديم عارف تامر، دار الثقافة، بيروت سنة 1960م، صـ 230.

والنتيجة التي تترتب على هذا الأمر الخطير فيما يتعلق بأصول الفقه هو أن الإسماعيلية يقرون بشرع من قبلنا كله على ما فيه من مخالفات لأصول العقيدة والشريعة الإسلامية، ولذلك ليس من العجب أن نجد الإسماعيلية يؤمنون بالتثليث - البارئ والعقل والنفس- النصراني، كما يؤمنون بحدوث صلب المسيح على الرغم من نفي القرآن لها.

ثالثا: القرآن الكريم لا زيادة فيه ولا نقص:

يعتقد أهل السنة أن القرآن الكريم لا زيادة فيه ولا نقص، ولا ينبغي أن يكون فيه زيادة ولا نقص، ولا يستطيع أحد أن يزيد فيه ولا ينقص منه، وإلا ترتب على ذلك تكذيب الله في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: 9]. ويوافق على هذا الزيدية. أما الإسماعيلية فلا تعنيهم هذه القضية في شيء لأن جل تركيزهم على الحقائق الباطنية التي تختفي خلف هذه الألفاظ القرآنية والتي لا يعرفها إلا أئمتهم.

وأما الإثنى عشرية فمنهم فريق مغال -الإخباريون- زعم أن القرآن فيه تحريف، ومن هؤلاء الطبرسي(*) الذي يقول في مقدمة كتابه فصل الخطاب: «هذا كتاب لطيف وسفر شريف عملته في إثبات تحريف القرآن»[1]. ويردد ما نسب للإمام جعفر الصادق: «لو قُرئ القرآن كما أنزل لألفيتمونا فيه مسلمين»[2].

(*) هو حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي، ولد سنة 1254هـ بإحدى قرى طبرستان، وتوفى سنة 1320هـ بالكوفة.

(1) الطبرسي: فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب، طبع حجر، صـ 2.

(2) المصدر السابق، صـ 2.

ويترتب على هذا أمر خطير فيما يتعلق بأصول الفقه حيث يبطل الاعتماد على القرآن كأول وأهم أصول الفقه، وهذا ما يرفضه أهل السنة، حين يرون أن هذه المقولة إنما هي من: «قول المبطلين وتمويه الملحدين وتحريف الزائغين»[1].

المبحث الثاني: (خواص القرآن)

وللقرآن خواص كثيرة نذكر منها:

أولاً: القرآن معجز:

ووجوه إعجازه كثيرة نذكر منها الآتي:

1- **النظم والأسلوب والجزالة:** فهو معجز في نظمه البديع المخالف لكل نظم معهود في لسان العرب وفي غيرها، لأن نظمه ليس من نظم الشعر في شيء، وكذلك قال رب العزة الذي تولى نظمه ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: 69]... ومعجزة في أسلوبه المخالف لجميع أساليب العرب، ومعجزة في جزالته التي لا تصح من مخلوق بحال، وتأمل ذلك في... قوله سبحانه ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: 67] إلى آخر السورة، وكذلك قوله سبحانه ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: 42]... فمثل هذه الجزالة لا تصح في خطاب غيره، ولا يصح من أعظم ملوك الدنيا أن يقول: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: 16][2].

(1) تفسير القرطبي، جـ1، صـ 80 - 81.
(2) المصدر السابق، جـ1، صـ 74.

2- الأخبار الصادقة: وهي كثيرة ومتنوعة فمنها:

- الإخبار عن الأمور التي في أول الدنيا إلى وقت نزوله على أمي ما كان يتلو من قبله من كتاب ولا يخطه بيمينه، فأخبر بما كان من قصص الأنبياء مع أممها، والقرون الخالية في دهرها، وذكر ما سأله أهل الكتاب عنه وتحدوه به من قصص أهل الكهف، وشأن موسى والخضر عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ، وحال ذي القرنين، فجاءهم وهو أمي من أمة أمية ليس لها بذلك علم بما عرفوا من الكتب السالفة صحته فتحققوا صدقه.

- ومنها الوفاء بالوعد المدرك بالحس في العيان في كل ما وعد الله سبحانه... كوعده بنصر رسوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، و إخراج الذين أخرجوه من وطنه.

- ومنها الإخبار عن المغيبات في المستقبل التي لا يطلع عليها إلا بالوحي، فمن ذلك ما وعد الله نبيه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنه سيظهر دينه على الأديان بقوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ ﴾ [الصف: 9] الآية ففعل ذلك، وكان أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إذا أغزى جيوشه عرفهم ما وعدهم الله في إظهار دينه ليثقوا بالنصر وليستيقنوا بالنجاح، وكان عمر يفعل ذلك، فلم يزل الفتح يتوالى شرقا وغربا برا وبحرا. قال الله تعالى ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ ﴾ [النور: 55]، وقال: ﴿ لَّقَدۡ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءۡيَا بِٱلۡحَقِّۖ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [الفتح: 27]، وقال: ﴿ وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ

أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [الأنفال: 7]، وقال: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴾ [الروم: 1 - 3]. فهذه كلها أخبار عن الغيوب التي لا يقف عليها إلا رب العالمين، أو من أوقفه عليها رب العالمين فدل على أن الله تعالى قد أوقف عليها رسوله لتكون دلالة على صدقه[1].

3- **العلم والحكمة والتناسب:** فهو معجز بما تضمنه من العلم الذي هو قوام جميع الأنام في الحلال والحرام وفي سائر الأحكام، ومعجز بما فيه من الحكم البالغة التي لم تجر العادة بأن تصدر في كثرتها وشرفها من آدمي، ومعجز بما فيه من التناسب في جميع ما تضمنه ظاهرا وباطنا من غير اختلاف قال الله تعالى: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴾ [النساء: 82][2].

وهذا الموقف - من قبل أهل السنة والجماعة ومعهم الزيدية - يعني أنهم ينظرون إلى القرآن على أنه معجز بذاته، ومن ثم فهو رفض لنظرية المعتزلة في أن الأعجاز لا يرجع إلى القرآن في ذاته وإنما يرجع إلى أن الله منع الناس وصرفهم عن أن يأتوا بمثله، حيث ذهب هذا المذهب النظام (ت 220 هـ) من المعتزلة وبعض القدرية حين قالوا: «إن وجه الإعجاز هو المنع من معارضته والصرفة عند التحدي بمثله، وأن المنع والصرفة هو المعجزة دون ذات القرآن وذلك أن الله تعالى صرف هممهم عن معارضته مع تحديهم بأن يأتوا بسورة من مثله».

(1) المصدر السابق، جـ1، صـ 74 - 75.
(2) المصدر السابق، جـ1، صـ 75.

ويرفض أهل السنة هذا المذهب ويرون أنه فاسد، لأن إجماع الأمة قبل حدوث المخالف أن القرآن هو المعجز، فلو قلنا إن المنع والصرفة هو المعجز لخرج القرآن عن أن يكون معجزا، وذلك خلاف الإجماع، وإذا كان كذلك علم أن نفس القرآن هو المعجز لان فصاحته وبلاغته أمر خارق للعادة، إذ لم يوجد قط كلام على هذا الوجه، فلما لم يكن ذلك الكلام مألوفا معتادا منهم دل على أن المنع والصرفة لم يكن معجزا[1].

ثانياً: إنه بلسان عربي مبين:

فلو ترجمت منه سورة أو آياته إلى أية لغة غير العربية لا تكون الترجمة قرآنا، ولا تثبيت لها أحكامه، فلا تصح الصلاة بها ولا يتعبد بتلاوتها لأن: «الخطبة ليس فيها ألفاظ مخصوصة وأذكار معينة بل إنما هي التذكير كما تقدم والصلاة ليست بتذكير بل إنما هي ذكر، وبين التذكير والذكر فرق عظيم، ولا بد في الصلاة من قراءة القرآن للإمام والمأموم والمنفرد لقوله تعالى: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [المزمل: 20] فلفظ اقرؤا صيغة أمر يدل على الوجوب ولا يمتثل الأمر إلا بقراءة القرآن بالنظم العربي كما أُنزل علينا ووصل إلينا بالنقل التواتر، لأن من يقرأ ترجمته في الصلاة لا يطلق عليه قراءة القرآن بل هو خالف الأمر المأمور به، فكيف يجوز قراءة ترجمة القرآن في الصلاة بل هو ممنوع، وأما الخطبة فهي تذكير، فلا بد للخطيب أن يفهم معاني القرآن بعد قراءته ويذكر السامعين بلسانهم وإلا فيفوت مقصود الخطبة»[2].

(1) المصدر السابق، جـ1، صـ 76-75.

(2) أبو الطيب: عون المعبود، ط2، جـ2، دار الكتب العلمية، بيروت سنة 1415هـ، صـ 312.

ثالثاً: إنه منقول بطريق التواتر:

والمراد بإطلاق كونه متواترا رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر[1]. كتابة ومشافهة وهو طريق يفيد الجزم والقطع بصحة المنقول. ومن هنا نقول إن بعض القراءات التي لم تنقل بطريق التواتر بل رواها آحاد ليست من القرآن، ولا تثبت لها أحكامه. قال القرطبي: «إن القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد و إنما طريقه التواتر القطعي الذي لا يختلف فيه»[2]. فالقرآن متواتر كتابة ومشافهة جيل عن جيل حتى حفظ من كل تحريف وتبديل مصداق قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: 9]»[3].

وقد أجمع المسلمين من أهل السنة والزيدية[4]. والأصوليين المعتدلين من الإثنى عشرية على أن القرآن حجة على كل مسلم ومسلمة، وأن ما جاء به من الأحكام قانون ملزم واجب أتباعه لأن هذا القرآن من عند الله والله سبحانه واجب أن يطاع وأن تمضى أحكامه. وخالف الإخباريون الإثنى عشرية فقالوا: إن الأئمة يوحى إليهم ومن ثم فإن التشريع يتجدد باستمرار بواسطة هؤلاء الأئمة الذين يوحى إليهم. أم الإسماعيلية فإن أئمتهم - كما يزعمون- يعلمون الغيب، ومن ثم فهم قادرون على التشريع الذي يتناسب مع كل زمان ومكان[5].

(1) ابن حجر: فتح الباري، جـ1، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت سنة 1379هـ، صـ 203.

(2) تفسير القرطبي، جـ1، صـ 93.

(3) عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه، صـ 12.

(4) الإمام حميدان: تنبيه الغافلين على مغالط المتوهمين، ضمن مجموع رسائل الإمام حميدان بن حميدان، المصور بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم رقم 2219، لوحة 35 يمين.

(5) انظر كتابنا: مشكلة الغيبة وأثرها في المذهب الاثنى عشري، ص3 - 4.